

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سنة : أولى ماستر

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مقياس: التسيير البنكي

بحث بعنوان:

النماذج المستحدثة لتقييم أداء البنوك التجارية

تحت إشراف الأستاذة:

ر.ضيف

أعضاء البحث

-معاوي مريم

-بوالقرعة دعاء

-قنز أحلام

الفوج:01

السنة الجامعية: 2025/2024

مقدمة

يعتبر الأداء مفهوما شاملا وهاما بالنسبة لجميع المنظمات، إذ يمثل الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير مهما كان مستواه التنظيمي إلى تحسينه، لكونه يعكس مستوى النجاح أو التوفيق الذي حققته أو تسعى المنظمة إلى تحقيقه.

باعتبار أن البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد، وتؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطوره ووسيطا أكثر أمانا بين المذخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فإن تقييم أدائها، يعتبر ضروري لماله من أهمية بالغة في تحقيق الكفاءة بإستخدام الموارد المتاحة للبنك، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له، وذلك لتحسين وتطوير أداء البنوك بما يضمن استمرارها قوية قادرة على مواجهة المنافسة ويبقيها جاهزة لتستوعب الإمكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية.

الإشكالية:

-ماهي النماذج المستحدثة لتقييم أداء البنوك التجارية؟

الأسئلة الفرعية:

-هل توجد نماذج مستحدثة للتقييم أداء البنوك التجارية غير التقليدية؟

-ماهي أهم أهداف وأهمية هذه النماذج المستحدثة؟

فرضيات البحث:

-توجد نماذج مستحدثة لتقييم أداء البنوك التجارية مثل: معيار باترول....

-تهدف النماذج المستحدثة لتقييم أداء البنوك التجارية الى تحقيق تحسينات كبيرة في دقة التقييم، وكفاءة العمليات واتخاذ قرارات صحيحة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث على تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-إبراز الملامح الأساسية لتقييم الأداء وتطبيقه على البنوك التجارية.

-معرفة المؤشرات المكونة للمعايير تقييم الأداء الحديثة.

أهمية الدراسة:

-أهمية التقييم المالي لأداء البنوك التجارية واعتباره امرا مهما لكثير من الدارسين والمهتمين.

-الأهمية التطبيقية لهذه النماذج: نموذج باترول، باترول وبطاقة الأداء المتوازن....

المطلب الأول : مفهوم الأداء والأداء المالي

مفهوم الأداء :

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه يجب معرفة الأداء بصفة عامة. الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة المراحل والعمليات وليس النتيجة التي تظهر في الوقت من الزمن. يعرف الأداء خلال عدة معايير منها: وضعية المنظمة بالنسبة للمنافسة القدرة على الإيداع عدد الزبائن الذين ابتعدوا عن التعامل مع المنظمة نسبة العقود المبرمة.

تعريف تقييم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

- يهدف¹ تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها.
- أما على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف.
- هو الدراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على نجاعة ومستوى كفاءته للقيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله المسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى.
- أما تقييم أداء البنوك التجارية: هو وظيفة إدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.

المطلب الثاني : أهداف وأهمية الأداء المالي

- تحظى عملية تقييم الأداء المالي لدى البنك أهداف وأهمية كبيرة يمكن إبرازها وإظهارها:
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي ضمن إطار البيئة التي يعمل بها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي،
- التحقق من تنفيذ الأهداف تضمنها الخطط الموضوعية من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد،
- الكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها،
- إبراز مدى قدرة على استيعاب الخسائر الناتجة على الاستثمار في الأصول،

نور الدين بن عمارة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز ورقلة 2005-2009 مدكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص13¹

-معرفة سلامة الاستراتيجيات والسياسات خلال السنة المالية.

المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء المالي التقليدية

نسبة الربحية:

تقيس نسبة الربحية مدى تحقيق المؤسسات للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة العامة لإدارة المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

العائد على حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى العائد المتحقق جراء استثمار المالكين في الركة، وتعتبر عن مدى كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هجا المؤشر كما يلي:

$$ROE = \text{النتيجة الصافية/حقوق الملكية}$$

العائد على الأصول:

يبين هذا المعدل نسبة الربح المحقق على كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية أفضل ، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كمت يلي:

$$ROA = \text{النتيجة الصافية/مجموع الأصول}$$

نسب أداء هيكل رأس المال: كما تسمى أيضا نسب المديونية ، تساعد هذه النسب المحلل المالي الحكم على مدى قدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها، ومن نسب هذه المجموعة نجد نسبة قابلية للسداد ،نسبة الاستقلالية المالية ،ونسبة الرافعة المالية.

نسب السيولة: تمثل نسب السيولة مقدرة الشركة على الوفاء بنسب السيولة: تمثل نسب السيولة مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من استحقاقها ومن نسب هذه المجموعة نجد: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السولة الجاهزة².

² حياة بن بريح، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الإستراتيجي للمؤسسات البترولية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصجي مرباح ورقلة-الجزائر 2018.05.15 ص217

المبحث الثاني: النماذج المستحدثة في تقييم أداء البنوك التجارية

المطلب الأول: نموذج كاملز

نشأة معيار: CAMELS

من أوائل استخدام معايير الإندار المبكر الو.أ.م بسبب الإنهيارات المصرفية، وأعلن بموجبها إفلاس أكثر 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب نشوء مؤسسة ضمان الودائع، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم، بدأ استخدام معايير إندار المبكر في الو.م.أ عام 1979، حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج التصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار كاملز كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج مرضية لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف لربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف تقع في تصنيف 1 و2 وأن أكثر من بالمئة 40 تتمتع بالتصنيف 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الفيدرالي الإحتياطي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللين الإقتصاديين بهذا البنك الى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً من قبل استخدام المعيار.

مفهوم معيار: kamels

ينص كاملز على تقييم المؤسسات المالية على أساس 5 أبعاد وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول والإدارة ، وكسب السيولة، وتم تغيير الاسم المختصر الى كامل ، تستخدم هذه المكونات لتعكس الأداء المالي وسلامة التشغيل والامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية.

وهو مؤشر سريع الإلمام لاي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وبالتالي موقفه في السوق المصرفية باعتماده معايير متوازنة نوعياً في التقييم والتصنيف.

يعتبر كاملز أداة رقابية مصرفية ، ويعتمد على تحليل نواتج الربع السنوية المرسلة من البنوك التجارية الى البنوك المركزية ومن تم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي للبنك استناد الى أربعة عناصر من العناصر 6 المكونة لمعيار كاملز وهم: كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية، السيولة ، ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

كاملز هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص. ويمكن أن يعرف كاملز على أنه عبارة عن نظام لتقييم الاداء المالي للبنوك خلال فحص ميداني وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له اويسمح من خلال معرفة درجة تصنيف البنك ومن تم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات. كيفية استخدام معيار كاملز:

بعد تعديلات التي تم ادخالها على نظام التقييم المصرفي كاملز أصبح أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية التي يقوم على أساسها كل بنك بتقييم نفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل ان يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي كاملز:

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
1	1 - 1,4	قوي
2	1,6 - 2,6	مرضي
3	2,6 - 3,4	معقول
4	3,6 - 4,4	هامشي
5	4,6 - 5	غير مرضي

الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف:

تحدد درجة تصنيف البنك مركز المالي والاجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفقا للجدول التالي:

درجة التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لايتخذ أي اجراء
2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي الى الفشل	برنامج اصلاح ومتابعة ميدانية

مميزات معيار كاملز:

- تصنيف المصارف وفق معيار واحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقرير.
- اختصار الزمن لتقييم بالتركيز على 6 بنود رئيسية وعدم تثبيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية

الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر لأسلوب الانشائي في كتابة التقارير مما يقلل حجم التقارير ويزود في مصداقيتها.

أهمية معيار كاملز:

يعتبر نظام مؤشر وسريع الالمام بالموقف لأي بنك كما يساهم :
التقييم المستمر لنظم المؤسسات البنكية في شكل اطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

التعرف على المؤسسات أو الواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل المساعدة في أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص مؤشرات معيار كاملز:

أولا :كفاية رأس المال

هي رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن للحفاظ على التوازن، وتتعرض المؤسسة المالية للمخاطر مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومن أجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية أصحاب المصالح هو المحافظة على رأس المال كافي لمواجهة تلك المخاطر، ويمكن تصنيف كفاية رأس المال حسب الجدول التالي:

درجة التصنيف	إجمالي رأس المال	رأس المال الأساسي
1	$\leq 9\%$	4%
2	$8\% < 9\%$	-4%
3	$7\% < 8\%$	$3\% < 4\%$
4	$5\% < 7\%$	$2\% > 3\%$
5	5%	$2\% >$

التصنيف الأول:

يعني الأداء قوي للأرباح ونمو جيد لأصول ، كما أن خبرة الإدارة الجيدة في تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

التصنيف الثاني :

له نفس خصائص التصنيف الأول، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة والتي يمكن تصحيحها من خلال برامج زمنية معقولة بدون اشراف.

التصنيف الثالث:

يتوافق مع كفاية وأسس ومتطلبات التنظيمية للملائمة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة ، مما يتطلب إشراف تنظيمي لضمان مناقشة الإدارة مناقشة الإدارة، المساهمين للقضايا ذات الشأن، وإتخاذ خطوات ضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف الرابع:

يشهد المصرف مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال.

التصنيف الخامس:

يواجه البنك عسر بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا لتجنب خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أن تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي.

ثانيا: جودة الأصول

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها ، مستوى القروض غير المعتمدة على إجمالي المحفظة ، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول ، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية.

نسبة الأصول المرجحة	نسبة مجموع التصنيفات	درجة التصنيف
أقل من 4 %	أقل من 20%	1
5%-15%	20% - 50%	2
15%-35%	50%-80%	3
35%-60%	80%-100%	4
60%	100 %	5

التصنيف الأول:

يعني نوعية الأصول قوية، وإدارة قوية للقروض المشاكل معروفة ومحدودة ، والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك وأن نوعية الأصول في مثل هذا البنك لاتستدعي اية إهتمام رقابي.

التصنيف الثاني:

تعني نوعية الأصول مرضية، وكجلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وأن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية وأن حجم المخاطر ينسجم مع حجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

التصنيف الثالث:

تعني أن نوعية الأصول وإدارة القروض أقل من مرضية ، وأن نوعية الموجودات والمخاطر الأخرى تحتاج إلى إهتمام من قبل السلطات الرقابية.

التصنيف الرابع:

يعني أن هناك ضعف في نوعية وإدارة القروض، وأن مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف، ويمكن أن يعرض البنك على خسائر محتملة.

التصنيف الخامس:

يعني ضعف كبير في نوعية الموجودات وإدارة القروض، مما يشكل تهديدا مباشرا على الوضع المالي للبنك.

ثالثا: كفاية الإدارة

تتمثل نقاط تقدير هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة ، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية إستقلالية المراجعة الداخلية ويمكن تصنيف كفاءة كالاتي:

التصنيف الأول :

أداء قوي من قبل الإدارة ومجلسها، إدارة قوية للمخاطر تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك ، مع قدرة الإدارة ومجلسها على التعامل مع المخاطر بنجاح .

التصنيف الثاني:

إدارة مرضية تتناسب مع حجم درجة خطورة البنك، هناك نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن يهدد البنك.

التصنيف الثالث:

يبين أن أداة البنك وإدارته يحتاج على تغيير والتحسين والتطور، أداء الإدارة ذو مستوى أقل من مرضي ومقدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب مع حجم وطبيعة ظروف البنك.

التصنيف الرابع:

يوضح ضعف في الإدارة، مستوى المخاطر عالي ومشاكل غير معروفة ومراقبة بشكل غير كافي ، تتطلب إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على مثانة البنك .

التصنيف الخامس:

ضعف كبير في أداء الإدارة، أو إدارة المخاطر ، حيث الجهة المسؤولة لم تبادر بإيجاد حلول أو تصحيح الأوضاع برغم من مواجهة مشاكل مجهولة وغير مراقبة بشكل فعال مما يهدد بقاء استمرارية البنك.

رابعاً: الربحية

مؤشر يعبر عن كفاءة أداء الإدارة، وقدرتها على توظيف الأموال توظيفاً سليماً ومثمر، والقدرة على استخدامها ، في المدى الطويل والمتوسط ، ويصعب على المؤسسة تجنب المخاطر التي تتعرض لها مالم تضمن استدامة الربحية خلال فترة زمنية، ويمكن تصنيف ربحية البنك وفقاً للجدول التالي:

التصنيف	صافي الدخل \ متوسط الاصول
1	$A < 1.5$
2	$0.75 < A < 1.5$
3	$0.4 < A < 0.75$
4	$0 < A < 0.4$
5	$0 < A$

التصنيف الأول:

سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوي على بنود الدخل والنفقات مما يتيح للبنك توفير دخل كافي للتحقيق متطلبات تكوين احتياطي اللازم لنمو رأس المال.

التصنيف الثاني:

توليد دخل كافياً لمتطلبات كفاية رأس المال، لكن اعتماده على طرق استثنائية لزيادة الأرباح الصافية يوجه على اتجاه سلبي مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

التصنيف الثالث:

هناك انخفاض في الأرباح بسبب عدم فعالية الإدارة مما يعيق تكوين احتياطات، وارتفاع الأرباح وجب وجود رقابة لضمان اتخاذ القرار.

التصنيف الرابع:

يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون الربح إيجابياً ولكن غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي، وتمنع الخسارة وجود رقابة قوية لمنع الخسارة.

التصنيف الخامس:

يشهد خسائر بصورة تهدد ملاءته المالية مما تسبب في الاعسار.

خامسا: السيولة

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم ، حيث يمثل مؤشر قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العاجلة دون خسائر.

درجة التصنيف	القروض ا\ الودائع	صافي إجمالي الأصول	نسبة السيولة\ الودائع
1	<55 %	<50%	>15%
2	<60%	<60 %	>12%
3	<65%	<65 %	>10%
4	<70%	<70%	>5%
5	>75%	70 %	< 5%

التصنيف الأول:

لدى البنك سيولة لتلبية تقلبات الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي.

التصنيف الثاني:

وجود نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل، وتصحيح نقاط الضعف وجب تطبيق في إطار زمني معقول.

التصنيف الثالث:

وجود نقاط رئيسية قد تتحول نحو الأسوء، وجب وجود رقابة تنظيمية.

التصنيف الرابع:

مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءات فورية لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته.

التصنيف الخامس:

يتطلب مساعدة البنك المركزي لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلب الدائنين والمودعين.

سادسا: أنظمة الرقابة الداخلية

يتم ذلك بدراسة حساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية ، ويدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى تناسب من حيث التسعير وسلم الأجل لكل عملية وذلك لكل : عناصر ذات سعر عائد ثابت والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق ،وعناصر ذات سعر عائد متغيرو الأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق ، ويتم احتساب فجوة في كل شريحة، وذلك الفجوة التراكمية.³

³دهيب محمد سمير ، نظام تقييم المصرفي بالموشرات دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للسنوات 2006 وحتى 2009،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى العدد 45،ص265

المطلب الثاني: نموذج باترول

مفهوم النموذج:

أحد النماذج المستخدمة لتقييم الأداء البنكي في محاولة لتحديد مواطن الضعف والخلل ومعالجتها قبل تفاقمها دون وقوع البنك في شباك الفشل المالي، وصف البنك ذات التصنيف المرتفع وفق هذا النموذج تكون في مأمن وبعيدة كل بعد عن مشكلات الفشل المالي، يكون أن التكلفة معالجة لذلك الخل تكون منخفضة قياسا بتكاليف الفشل المالي.

أنشئ نموذج باترول في إيطاليا عندما تقدم البنك المركزي الإيطالي سنة 1993 بهذا النظام الذي يعد أداة رقابية خارجية حديثة تعطي مؤشرا على مدى تمتع البنوك بصحة جيدة، وتقديم المساعدة في استخدام موارد الاشراف لعمليات التفتيش حيث يعتبر نموذج باترول نموذج للإنذار المبكر ، والذي يستخدم من قبل السلطات الإشرافية ، حسث أن البنك المركزي الإيطالي لا يخضع للفحوصات دائمة داخل البنك إلا بعد إلزامها بضرورة التقييم خارج الموقع، وذلك باستخدام نموذج باترول ، حيث أن البنوك التي تملك نتائج غير ملائمة تخضع إلى فحص الموقع.

يطبق هذا النموذج على كافة البنوك والعاملة في النظام المصرفي الإيطالي وتكون نتائجه سرية للغاية يحتفظ عليها البنك المركزي الإيطالي إذ يتم استخدام المعلومات المتاحة كافة على وفق إجراءات موحدة وأن نتائجه تجمع بين الحقائق الكمية والحكم البشري.

وعليه يعتبر نموذج باترول وسيلة فعالة لتقييم أداء البنوك من خلال البحث عن مشاكلها تحليلها و تقييمها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية ، وبالتالي يحدد الوضع المالي للبنوك ، حيث أنه ينبثق من نموذج كاملز المستخدم في الو.م.أ فيعمل على الحد من الأزمات قبل حدوثها.

مكونات نموذج باترول

كفاية رأس المال:

هي عبارة عن تحديد مستوى رأس المال الذي يسمح للبنك عنده بتجنب الخسائر المحتملة والإمتثال لمستويات الملاءمة المقبولة فهي مقياس لمقدار رأس المال المستخدم لدعم الأصول الخطرة للبنك ، فترتبط بشكل إيجابي بسيولة السلامة المالية.

كفاية رأس المال: نسبة رأس المال/ الأصول.

الربحية:

حيث تمثل القدرة على تحقيق أعلى العوائد والتي تمكن من زيادة حقوق المساهمين، وذلك عن طريق استخدام البنك لمورده أفضل استخدام ولعل أبرز مؤشر لقياسها يتمثل في معدل العائد على الأصول.

معدل العائد على الأصول: الدخل/إجمالي الأصول.

مخاطر الائتمان:

يعني احتمالية عدم السداد والوفاء بالالتزامات من قبل العملاء المقترضين من البنوك عند فترة الإستحقاق ، وتعرف مخاطر الائتمان على أنها احتمالية عدم الوفاء أو تقصير العملاء عن الالتزام بسداد القروض. مخاطر الائتمان : مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ مجموع الائتمان الممنوح.

التنظيم:

قدرة البنك على التحكم في التكاليف الإدارية وزيادة إنتاجيته وتحقيق أقصى الأرباح. التنظيم: إجمالي تكاليف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات تشغيلية.

السيولة:

مجموع أصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول.

يتم تصنيف مؤشرات بترول من 1 إلى 5 بناء على مخرجات هذا النموذج ومن تم يتم تصنيف البنوك تنازليا من الأفضل على الأسوء.

اعتماد على أدائهم حيث يمكن توضيح هذه التصنيفات على النحو التالي:

1يمثل الأداء القوي،

2يمثل الأداء المتوسط الذي يعني عمليات سلمية وآمنة نسبيا،

3يمثل الأداء المعين على حد ما،

4يمثل الأداء غير مرضي،

5الاداء غير مرضي للغاية، حيث يحتاج على عناية علاجية فورية من أجل بقاء البنك.⁴

المطلب الثالث: بطاقة الأداء المتوازن

إن فكرة الأداء المتوازن جاءت خلال العديد من الخبرات الاستشارية في عدة شركات لتحديد طبيعة العملية التخطيطية وعمليات تقييم الأداء الملائمة لهذه المؤسسة، فهي تعد كأحدى التقنيات التي تمكن المؤسسات

⁴ بلجلاي فتيحة مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية دراسة تطبيقية على عينة البنوك الجزائرية العدد 1 2023، 2016-2020 جامعة ابن خلدون، تيارت ، ص 252-265

من تقييم أعمالها بنظرة شمولية ومن خلال أربعة أبعاد هي البعد المالي وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو والتطور بدلا من اقتصار على البعد المالي.

تعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها تقنية تقييم ورقابة استراتيجية تسمح لمستخدميها من حاجة المؤسسات إلى موازنة مؤشرات المالية التي تستعمل في غالب الأحيان وبشكل حصري في تقييم الاستراتيجية والرقابة مع المؤشرات الغير مالية كنوعية المنهج وخدمة الزبون.

مكونات بطاقة الأداء المتوازن:

الرؤية المستقبلية: التي تبين على أين تتجه المؤسسة وماهي الهيئة المستقبلية التي ستكون عليها. الاستراتيجية: تتألف من مجمل الأفعال والإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف أوخطط تحقيق الأهداف التي قامت منظمة الأعمال بتحديد،

البعد: مكون باتجاه تبني استراتيجية معينة وفق تحليل المؤشرات مهمة في هذا البعد، الأهداف: ان الهدف بيان عرض، الاستراتيجية وهو بين كيفية القيام بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة، ويعبر عنها بالمستويات المحددة والقابلة للقياس لتحقيق الاستراتيجية، المقاييس: تعكس قياس أداء التقدم باتجاه الأهداف، ويفترض أن يكون المقياس ذو طابع كمي وتوصل القياسات الى الاعمال المطلوبة لتحقيق الهدف ويصبح الكشف الممكن وضعه على شكل فعل لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية،

المستهدفات: والتي تمثل البيانات والتصورات الكمية لمقاييس الأداء في وقت ما في المستقبل، ارتباطات النتيجة والسبب: والتي تعبر عن علاقات الأهداف احدهما بالآخر وتكون مشابهة لعبارات اذن، إذ،

المبادرات الاستراتيجية: هي برامج عمل توجه الأداء الاستراتيجي وتسهل عملية التنفيذ والانجاز على المستويات التنظيمية الدنيا.

خطوات بناء بطاقة الأداء المتوازن

تكوين فرق العمل:

وجوب اختيار فريق العمل من داخل المؤسسة ومن مستويات مختلفة ومن خارج المؤسسة كمستشارين وخبراء تستند اليهم مهمة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ويتمتعون بخصائص تسمح لهم بالقدرة على التفكير التحليلي والتخطيط الاستراتيجي وعلى احداث تغير،

تعليم وتدريب افراد فريق العمل بآلية بطاقة الأداء المتوازن:

تسمح هذه الألية بتدريب فريق العمل وتوفير المعلومات التي تساعد على بناء بطاقة الأداء المتوازن واستخدامها كأداة من أدوات المحاسبة الإدارية،

جمع البيانات وتكوين خلفية عن المنظمة بشكل موضوعي:

يجب توفير كافة البيانات عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الفترات السابقة، سواء داخل المؤسسة او من خارجها ، مما يسمح بتصوير ورسم استراتيجية المؤسسة المستقبلية،

تحديد رؤية ورسالة المؤسسة: تتطلب هذه الخطوة تحديد رؤية ورسالة المؤسسة التي تعكس تصور المؤسسة لما سيكون عليه وضعها في المدى الطويل، بحيث تحظى بإجماع وتوافق في الآراء، مع وجوب مراجعتها وتحديثها،

تحديد الاستراتيجية التي سيتم اتباعها: تحديد الاستراتيجية التي يجب اتباعها والمجالات التي يجب التركيز عليها من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما ينسجم مع رؤية المؤسسة ورسالتها،

تحديد عوامل النجاح الحرجة: تعني هذه الخطوة الانتقال من الاستراتيجية الموصوفة الى مناقشة ما تحتاجه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية مما يساهم في تحقيق رؤية المؤسسة،

رسم وتطور الخريطة الإستراتيجية: إ، الخريطة الإستراتيجية تعمل على تحديد العلاقات بين الأهداف ومسبباتها وأثرها، وتساعد في خلق توازن بين الأهداف والمقاييس والمبادرات وبهذا توفر الخريطة الإستراتيجية ⁵.

⁵ بن ربيع حياة، مرجع سبق ذكره، ص6-11

خاتمة

تظهر النماذج المستحدثة في تقييم أداء البنوك التجارية تطورا كبيرا في مجال تحليل البيانات وتحسين فهم أداء المؤسسات المالية. من خلال دمج تقنيات متقدمة، بحيث يمكن لهذه النماذج تقديم تحليلات أكثر دقة وفهما أعمق للظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على البنك مع ذلك لا تزال هناك تحديات يجب معالجتها مثل ضمان دقة البيانات واستقلالية النماذج والتأكد من أن هذه التقنيات. لا تؤدي اتخاذ قرارات متحيزة ستستمر هذه النماذج في التطور في المستقبل وذلك من خلال دمج المزيد من البيانات المتنوعة والتعلم من التطبيقات السابقة.